مقصودا وهذان الوجهان هما الضرب الوجوه التي خطرت
لنا فلينظر عليهما او بالثاني يقوي ان المراد في قوله ومما
تعملون المنصوب فيكون حجة لاهل السنة اذا دل الافعال
ضربان خاصة وهي الاكثر مثل قام وقعد وخرج في اللازم واكل
وشرب في المتعدي وانما كثر هذا الضرب الخاص لازما ومتعديا
لانه الذي يحصل به كمال الفائدة في الخبر عن فعل خاص والامر
به والنهي عنه ونحوه ذلك الضرب الثاني الافعال العامة مثل
فعل وعمل وصنع فانما جاءت هذه الافعال لانه قد يقصد الى
الاخبار عن جنس فعل بدون تخصيص نوعه اما للعلم بالجنس
بالجنس دون النوع واما لغرض اخر وكذلك الامر به والنهي
عنه وما اشبه ذلك ولكن هذا القصد اقل من قصد كمال الفائدة
فلا جرم كان هذا الضرب اقل من الضرب الاول ولم يجي منه
الا الفاظ معدودة واذا سألنا عن هذه الافعال العامة
هل هي متعدية او لازمة لم يجز لنا اطلاق القول باحد من
الامرين لانها اعم من الافعال المتعدية ومن الافعال اللازمة
والاعم من شيئين لا يصدق على كل واحد منهما فان الاعم يصدق
على الاخص ولا ينعكس وانما يصح ان يقال ذلك عليها بطريق
الاجمال الذي هو في قوة جزئي حتى وجد في كلام احد من
الفضلاء ان عمل متعدية وجب حمله على ذلك وان مراده
انها قد تكون متعدية وكذا اذا قيل لازمة او غير متعدية
واريد به اللزوم كما هو غالب الاصطلاح وقد يراد بغير
المتعدي انه الذي يتجاوز معناه من حيث هو هو وعلى
هذا الاعتبار يقول ان عمل لا يتعدى لان معناها العمل
والعمل من حيث هو هو لا يتعدى الا اذا اريد به عمل خاص

فيكون

فيكون ذلك العمل الخاص هو المتعدي لا مطلق العمل
ومدلول عمل انما هو مطلق العمل فيصح ان مدلولها لا يتعدى
وهكذا فعل وصنع السابع ان هذه الافعال مع عمومها
لها مصادر وهي الفعل والعمل والصنع وهي احداث
عامة يندرج تحتها غيرها من الاحداث الخاصة وتلك
الاحداث افعال حقيقية ويصدق عليها مفعولات
ومعمولات ومصنوعات باعتبار انها صادرة عن الفاعل
والشخص فاعل لفعله فلا شك ان فعله مفعول له بعد
ذلك اتفق النحاة هنا على انه يطلق على مصادر هذه
الافعال الخاصة لا يصدق في الضرب انه مفعول عند بعضهم
وان كان مفعولا في الحقيقة ولا شك انه لا يصدق عليه
مضروب بلا خلاف وانما صدق على الفعل مفعول لاتفاقهما
في لفظها عين لام وكذلك عمل وصنع يقال العمل والصنع
معمول ومصنوع ومع ذلك لا يكون الفعل المذكور متعديا
بل يصح ذلك وان اريد به معنى خاص لا انه اذا اريد به مطلق
الفعل الذي هو اعم من اللازم والمتعدي فاذا قلت عملت
عملا او فعلت فعلا وصنعت صنعا فانتصابه على
المصدر وليس الا نعم ان اردت بالفعل المفعول الذي
ليس هو الحدث بل المفعول به كان مجازا وحينئذ يصح فيه ان
يكون مفعولا به وفيه تجوز ايضا من جهة ان حقيقة المفعول
هو الصادر عن الفاعل وحقيقة المفعول به هو ما وقع
عليه فعل الفاعل على ما تقدم عن اصطلاح هنا خروج
النحاة وهما متغايران كما قدمنا الثامن اذا قلت عمل
محرابا فان اسندت الفعل الى امر تعالى صح وانتصب
محرابا على انه مفعول به وهو ايضا مفعول ومنه

Copyright © King Saud University